"الدراســة الميدانيــة"

أولاً.عينة الدراسة وطريقة اختيارها:

اعتمدت الدراسة الراهنة على عينة من الشباب من محافظة الأقصر أصحاب التوجه السياسي والتقني (ذكور وإناث)، وعدد من الخبراءالأمنيين والسياسييننمن (جامعة جنوب الوادي، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ومركز الإعلام الأمني بوزارة الداخلية "الموقع الإلكتروني"، ومديرية أمن الأقصر)، وعدد من الخبراء التقنيين من (قسم التكنولوجيا بتربية قنا، كلية الإعلام بقنا)والتي بلغ قوامها ٢٤٣ مفردة. وقد تم انتقاء العينة بشكل "عمدي مقصود" لتوافقها مع اللياقة المنهجية للدراسة، وقد توزعت عينة الدراسة تبعاً للنوع إلى ١٩١ ذكور، ٥٢ إناث، تتمحور فى ثلاثة مراحلعمرية: صغار السن١٠٣،متوسطي السن ٩٦ مفردة، وكبار السن ٤٤ مفردة، فضلاً عما بينته الدراسة الميدانية من الخصائص التي تميز عينة مجتمع البحث من الشبابوالخبراء والمسؤولين الأمنيين، كما يلي:

جدول رقم (١) يوضح خصائص عينة البحث (ن=٢٤٣)

خصائص العينة	التكرار	%
النوع		
ذكور	١٩١	٧٨,٦
إناث	٥٢	٢١,٤
السن		
صغار السن	١٠٣	٤٢.٤
متوسطي السن	٩٦	٣٩.٥
كبار السن	٤٤	١٨.١
الحالة الاجتماعية		
أعزب	١٢٣	٥٠.٦
متزوج	٩٩	٤٠.٧

مطلق	١٣	٥.٤
أرمل	٨	٣.٣
الوظيفة (الهوية المهنية)		
شباب (بدون عمل)	٧٨	٣٢.١
شباب (يعمل)	١٠٩	٤٤.٩
مسؤولين أمنيين	١٥	٦.١
خبراء أمنيين وسياسيين	٢٢	٩.١
خبراء تقنيين	١٩	٧.٨

يتضح من الجدول السابقتنوع خصائص العينة كالتالي:من حيث النوع؛ بلغ عدد ذكور٧٨.٦% من مجموع مفردات العينة، فيما بلغ عدد الإناث نسبة ٢١.٤%. أما من حيث السن؛ قُسمت العينة إلى ثلاثة فئات، الأولي صغار السن بنسبة ٤٢.٤%، الثانية متوسطي السن ٣٩.٥%، والثالثة كبار السن بنسبة ١٨.١%. كما جاءت الحالة الاجتماعية لعينة الدراسة متنوعة كالتالي؛ أعزب ٥٠.٦%، متزوج ٤٠.٧%، مطلق ٥.٤%،وأرمل ٣.٣%. وأخيراً جاءت خلفيات عينة الدراسة الميدانية متنوعة أيضاً كما يلي؛ شباب (بدون عمل) ٣٢.١ %، شباب (يعمل) ٤٤.٩%، مسؤولين أمنيين ٦.١%، خبراء أمنيين وسياسيين ٩.١%،وأخيراً الخبراء التقنيين بنسبة ٧.٨% من مفردات عينة الدراسة الراهنة.

وتتضح خصائص *عينة المقابلة المتعمقة من الخبراء*وقد بلغ عددهم (٥٦)كما فى الشكل التالي:

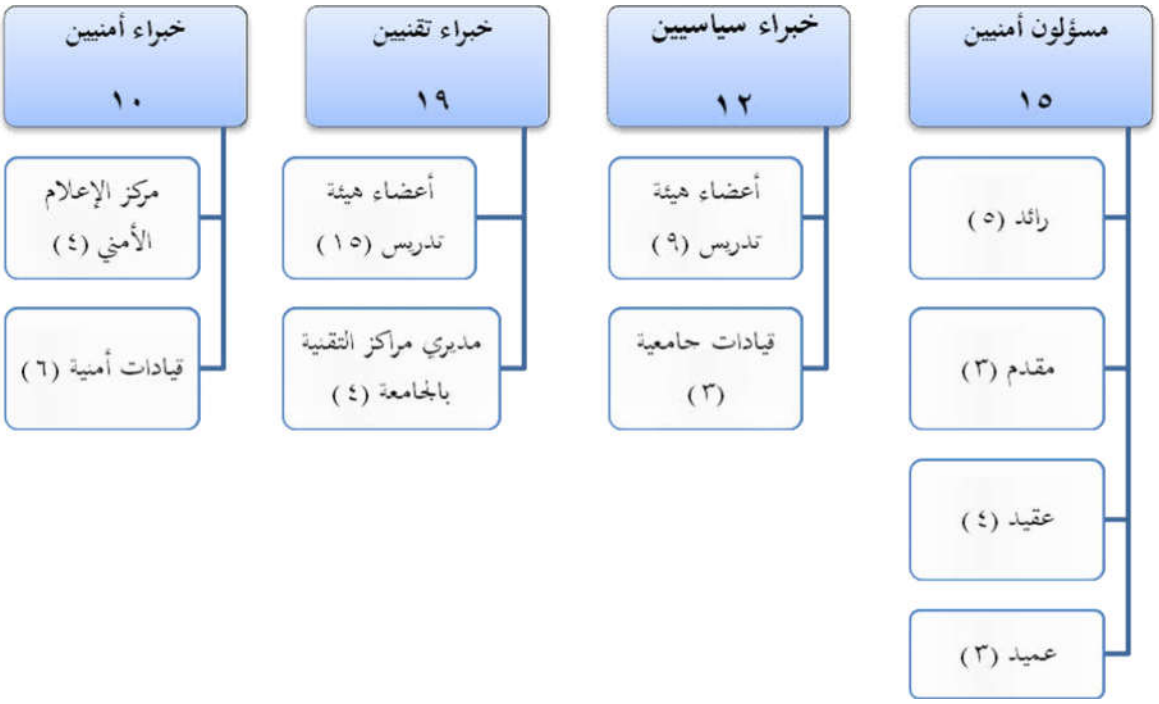

شكل رقم (١) خصائص عينة المقابلة المتعمقة من الخبراء

ثانياً.أساليب التحليل والتفسير:

تمحورت الدراسة الحالية فى تحليلها للبيانات الميدانية المفرغة من أدوات جمع البيانات على الشبابوبعض المسؤولين الأمنيين وعدد من الخبراء فى مجالات (الأمن، السياسة، والمعلومات التقنية) كعنصر –وحدة- للتحليل، وتم المزج ما بين التحليلات الكمية (الإستبيان) والكيفية (المقابلات المفتوحة، السجلات الرسمية، المواقع الإلكترونية الأمنية، وآراء الخبراء)،كمااعتنت الدراسة بالمادة الكيفية المتاحة من الأسئلة المفتوحة المزيلة فى نهاية كل محور داخل استمارة الاستبيان، حيث تم الاستفادةمنهالتدعيم التحليلات الكمية من أجل المساعدة فى عمليات التفسير، أو طرح مجموعة من التفسيرات الجديدة.كما تم التحليل الكمي الإحصائي عبر مستويين: المستوى الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات البحث من خلال التكرارات والنسب المئوية، والمستوى الثاني:التحليل المركب لفحص تأثير بعض المتغيرات الأولية مثل (النوع، السن، الحالة الاجتماعية، الهوية المهنية)

فى تفاوت فاعلية هذه المتغيرات على تأثيرات صور التهديد السياسي والمعلوماتي على روح الانتماء لدي الشباب (بمحافظة الأقصر ميدان الدراسة) بشكل خاص، والمجتمع المصري بشكل عام.

ثالثاً. نتائج الدراسة الميدانية:

وفيما يلي نستعرض النتائج التي أسفر عنها التحليل الإحصائي (كماً وكيفاً) للبيانات لطرح مجموعة من الإجابات المنضبطة عن تساؤلات البحث الحالي، من خلال تقسيم عرض النتائج وفقاً لخمسة محاور، كالآتي:

١. الشباب (الخصائص، الانتماءات الأيديولوجية،والاهتمامات التقنية):

يهدفهذا المحورالإجابة عن التساؤل الذي مفادهه "ما خصائص الشباب (عينة الدراسة)؟ وانتماءاته الأيديولوجية؟ واهتماماته التقنية؟". حيث أن عينة الشباب فى هذه الدراسة قوامها (١٨٧) مفردة، توزعت تحت فئتين: صغار السن، ومتوسطي السن.وعرض السؤال على هذا النحو يعكس السعي الحثيث حول افتراض وجود علاقة قائمة بين انتماء الشباب واستخدام التكنولوجيا الحديثة (سلباً أو إيجاباً)بشكل متداخل ومترابط وكلاً منهم يؤثر ويتأثر بالآخر. وفي ضوء هذا الفرض نعرض لنسب نتائج الدراسة الميدانية، والتي تشكلت ملامحها، كما فى الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

	الخصائص				الانتماءات الأيديولوجية				الاهتمامات التقنية			
	طالب	موظف	عامل	عاطل	السياسية	الاقتصادية	الاجتماعية	الدينية	مهتم	مهتم إلى حد ما	غير مهتم
ن (١٨٧)	٥٠	٣٣	٢٦	٧٨	٦٥	٤٢	٣٩	٤١	١٣٣	٤١	١٣
%	٢٦.٧	١٧.٦	١٣.٩	٤١.٨	٣٤.٨	٢٢.٥	٢٠.٨	٢١.٩	٧١.٢	٢١.٩	٦.٩

"توزيع عينة مجتمع البحث حسب خصائصهم وانتماءاتهم الأيديولوجيةواهتماماتهم التقنية "

تشير خصائص عينة الدراسة من الشبابوالتي مثّل فيها العاطلون عن العمل النسبة الأعلى فيهم (٤١.٨%)، وذلك بسبب ما يمر به المجتمع المصري من أزمة اقتصادية ووعكة فى التشغيل، نتيجة عدم التوافق بين المخرجات التعليمية من الجامعات والمعاهد وبين المتطلبات المهنية لسوق العمل، بشكل عام، وما يمر به الريف المصري وشبابه من تهميش ونسيان اقتصادي واجتماعي وسياسي بشكل خاص، ويعد هذا الشباب العاطل عن العمل قنبلة موقوتة فى وجهة المجتمع واستقراره، ولقمة سائغة فى فم من يتربص بمصر من الداخل أو الخارج، فهذا الشباب عندما تعطلت يده عن العمل ذهب بكامل وقته إلى عالم افتراضي مليء بالمخاطر والتحديات والخداع الذي يجذبه إلى انتماءات خارجية قد تكون لها أجندات تدميرية للداخل المصري، مما يؤثر سلباً على انتمائه إلى مسقط رأسه وموطنه الأصلي. كما مثلت فئة الطلاب الشريحة الثانية فى العينة المأخوذة للدراسة بنسبة (٢٦.٧%)، وقد تنوعت انتماءاتهم التعليمية بين فئتين: الأولي الفئة الجامعية؛ وقد شملت هذه الفئة طلاب فى (كليات علمية وكليات أدبية) لمزيد من السير تبعاً للياقة المنهجية للدراسة، والوقوف على مدى تباين الاستجابات بين الانتماءات التعليمية، والثانية الفئة الأساسية من التعليم، وقد قصرت على طلاب المرحلة النهائية من الثانوية العامة والصناعية والتجارية. تلتها فئة الموظفين بنسبة (١٧.٦%) وقد تنوعت الانتماءات الوظيفية لعينة الدراسة بين وظائف صغيرة، ووظائف متوسطة، ووظائف عليا، لرصد العديد من الاستجابات حول موضوع الدراسة بشكل أكثر شمولية وأقرب للتنوع. أخيراً جاءت نسبة شباب العمال (عامل مصنع، عامل مدرسة، عامل فى جامعة، عامل فى أسواق وكافتيريات، عامل فى بازارات، عامل فى مسجد وكنيسة .. وغيرها) فى ذيل العينة بنسبة (١٣.٩%) وذلك لتركيز الدراسة على الشباب الواعي والمثقف، ولا مانع من معرفة استجابات بعض الشباب البعيد عن التكنولوجيا المعاصرة، إلى حدما، لأنه فى ذات الوقت ليس بعيداً عن مثالبها.

جاءت الانتماءات السياسية على رأس انتماءات عينة الدراسة الأيديولوجية بنسبة (٣٤.٨%)، حيث تنوعت هذه الانتماءات ما بينالانخراط فى عضوية بعض الأحزاب أومؤسسات المجتمع المدني، وما بين الترشح فى الانتخاباتأو المشاركة فى الحملات الانتخابية، أو رصد وتحليل الأحداث السياسية المحلية أو العالمية على مواقع التواصل الاجتماعي، كذلك المساهمة الفعالة فى الندوات والمؤتمرات السياسية، والدخول فى مناقشات سياسية بالمعارضة أوبالموافقة، وقد سعى البعض منهملتقلد أو الترشح لمنصب سياسي أوإدارى مهم (شباب البرنامج الرئاسي PLP)، وقد أكد غالبيتهم أن الدافع وراء اهتماماته السياسية بمجتمعه فى المقام الأول واجب وطني، والسعي الحثيث لحل العديد

من مشكلاته الشخصية، وإثبات الذات وتحقيق المكانة الاجتماعية، أو تمكنه من عرض وجهة نظره والمعارضة على بعض قرارات الحكومة الخطيرة. كما جاءت اهتمامات الشباب الفكرية بالنواحي الاقتصادية فى المرتبة الثانية بنسبة (٢٢.٥%)، حيث تصدرت مشكلة "عدم الحصول على وظيفة" أبرز ما يشغل بال عينة الدراسة، وطرحوا العديد من الحلول الخاصة بقضية تشغيلهم لعل من أبرزها خلق إطار اقتصادي موحد لتنمية القرية ذاتياً، التابعللقطاع غير الرسمي، فى ظل ما تعانيه الوظائف الحكومية من تضييق ووساطة ومحسوبية وفرص تشغيلية أقل، ورغبتهم فى رعاية بعض المبدعينمن الشباب والاهتمام بهم، وتنبيه الدولة لمشكلات ارتفاع الأسعار بعد تعويم الجنية المصري مقابل الدولار، وارتفاع نسبة الفقراء والمهمشين، وزيادة نسبة المتسولين وأطفال الشوارع فى صعيد مصر، والتسرب من التعليم لمواجهة الحياة المعيشية الصعبة، وعجز فى السلع الغذائية والصحية (طوابير العيش وطوابير المرضي أمام المستشفيات الحكومية)، مع السعي الحثيث لمحو بعض المشكلات التقليدية فى صعيد مصر والتي نتجت عنها بعض الأمراض والمشكلات مثل القتل والثأر، مما جعله بيئة خصبة للعنف والإرهاب والأفكار المسمومة. فى حين جاءت الانتماءات الأيديولوجية الدينية فى المرتبة الثالثة لعينة الدراسة بنسبة (٢١.٩%) حيث تقسمت هذه النسبة بين ثلاثة انتماءات تقليدية: الانتماء الأول (الفكر الصوفي)، الانتماء الثاني (الفكر السلفي)، الانتماء الثالث (الفكر الإخواني)، حيث مثّل الفكر الأول الفكر الغالب على عينة الدراسة والذي يمثل الوسطية الأزهرية، أما الفكر الثاني فقد جسد الفكر الأقل تأثيراً على الشباب إلا البعض منهم، أما المنتمين للفكر الثالث فهم يتوارون عن الأنظار فى الوقت الراهن بسبب تجريم فكرهم ووضعهم تحت قائمة الإرهاب، وهو بالفعل الفكر الأقل نسبة وانتماءً لظروف سياسية واجتماعية. فى حين جاء الاهتمام الاجتماعي فى ذيل انتماءات العينة الأيديولوجية بنسبة (٢٠.٨%)، وذلك بسبب ما يمر به المجتمع من مشكلات سياسية واقتصادية صارخة مؤثرة على الجوانب الاجتماعية المعاصرة فى صعيد مصر، ولعل قضية القبلية تعد أولىالقضايا الاجتماعية التي تشغل عينة الدراسة، وما تسببه من مشكلات جمة، مثل التفاخر بالأنساب والنظرة العدائية للقبائل الأخرى، والاستعلاء فى الزواج، وغلاء المهور والمفاخرة بذلك، مما يعمق مشاكل الشباب النفسية، ويدفعهم إلى العالم الافتراضي وممارسة متعهم، التي قد تكون إنحرافية تخريبية، فى ضوء العائلات كبيرة العدد والمستوىالمتدني للدخول وزيادة الرغبة فى الهجرة.

تباينت الاهتمامات التقنية لعينة الدراسة، ما بين (مهتم، ومهتم إلى حد ما، وغير مهم)، حيث أكدت غالبية عينة الدراسة من الشباب اهتمامها بالتقنيات التكنولوجية الحديثة (إيجاباً أو سلباً) والتعامل معها أو احترافها وذلك بنسبة (٧١.٢%) فى ضوء تطورات مجال

الاتصال ووسائله وامتلاك معظم الشباب للهواتف الذكية، وقد تباينت استجابات المبحوثين حول كيفية استخدام التقنيات الحديثة والأدوات التكنولوجية المعاصرة كما يلي:

- **يهتم بعض الشباب بالتقنيات الحديثة ويستفيد منها فى مجال التعليم، واستخدام القواعد الرقمية والمكتبات الإلكترونية، ومواقع الترجمة، ومواقع الجامعات الأجنبية ودور النشر، وحضور ندوات علمية أون لاين.**
- **كما يهتم البعض منهم بأنماط التشبيك الاجتماعي عبر مواقع التواصل الاجتماعي لخدمة مصالحهم الاقتصادية، أو متابعة سوق التجارة الإلكترونية، ورعاية مشاريعهم الصغيرة، أو البحث عن عمل، أو التعرف على الآخر.**
- **أيضاً يهتم بعض الشباب بالتكنولوجيا الحديثة بهدف المعرفة الإخبارية المحلية والعالمية، ومشاركة الآخرين فى آرائهم السياسية والثقافية، والدخول فى حوار وجدل، فى حين أن الدخول على هذه المواقع بغض النظر عن كونها ضارة أو مفيدة، المهم الحصول على المعلومة التي تهمه، قد تكون نقطة ضعف وثغره للسيطرة والابتزاز، حيث تلجأ بعض المواقع الإخبارية (مواقع تلفزيونية بث مباشر، أو مواقع خبرية مقروءة أو مسموعة) الخبيثة بدس السم فى العسل، وتسعى إلى تجهيل الشباب بأخبار كاذبة ومضللة، بهدفتزييف وعيهم بمصادر ملوثة وغير أمينة.**
- **يهتم بعض الشباب بالتكنولوجيا الرقمية بحثاً عن بعض المواقع الدينية، سواءً للتثقيف أو الدعوة، والبعض الآخر يبحث عن المواقع الاجتماعية مثل مواقع الزواج والتعارف بين الجنسين، أو حتي المواقع الإباحية، والبعض يهتم بالمواقع الرياضية والثقافية.**
- **ومنهم من يهتم بها للتعبير عن النفس من خلال إنشاء مواقع إلكترونية وعرض آراءه، أو عرض أعمالهم الثقافية (غناء، تمثيل، ابداع) صوتاً وصورة.**
- **والبعض يهتم بمجال البرمجة والسوفت وير، وإنشاء مواقع تلصص وحسابات زائفة، تستخدم لأغراض سرقة كلمات السر، أو النشر البديل على صفحات خصومهم، أو تنزيل بعض مقاطع الفيديو للإبتزاز، أو سرقة محتويات حساباتهم وأجهزتهم، ويطلقون على أنفسهم الهاكرز.**

ونجمل هذه الاهتمامات بالتقنيات التكنولوجية الحديثة لدى عينة الشباب كما فى الشكل التالي:

شكل رقم (٢) الاهتمامات التقنية لعينة الشباب

فى حين جاءت فى المرتبة الثانية "مهتم إلى حد ما" من عينة الدراسة بنسبة (٢١.٩%)، وهم شريحة لا ينظرون إلى التقنيات الحديثة والمعاصرة نظرة اهتمام قصوى، فهي ليست ضرورية بشكل كبير فى حياتهم، وذلك بسبب خلفياتهم المهنية (مثل العمال وأصحاب الحرف اليدوية) أو خلفياتهم الدينية (الذين يعتبرون هذا التقدم التكنولوجي صنيعة الغرب الملحد، إذن فهو رجس من عمل الشيطان، وموقظ الشهوات والفتن)، أو خلفياتهم السياسية (وهم الشباب الذين ملوا من السياسة وخداعها وما تسببه من جدل لا نتيجة له إلا الخسران والتفرقة والمعارك الافتراضية أو الواقعية)، فهذه الشريحة قد تستخدم هذه التقنيات فقط وقت فراغهاإما فى الدردشة وفي المنتديات الإلكترونية أو فى معرفة الطرق وقت قيادتهم السيارة عبر برنامج (Google Maps)، من حين لآخر. كما مثّل العازفون عن استخدام التقنيات التكنولوجيا الحديثة أقل النسب من العينة المأخوذة من الشباب (٦.٩%)، وذلك إما لأسباب عدم امتلاكهم أجهزة ذكية لارتفاع أسعارها، أو بسبب عدم معرفتهم بكيفية استخدام هذه التقنيات، أو لجهلهم بمدى الاستفادة من مميزاتها، أو بسبب خوفهم من نتائج استخداماتها السلبية مثل الفتن وسرقة الحسابات وكشف الستر لأسرهم (علي حد قولهم)، فى حين يعزف القليل منهم عن الاهتمام بها لأسباب ضعف التشريعات التي تحمي حقوق ملكيتهم الفكرية وبراءات اختراعاتهموإبداعهم.

٢. الشباب والدولة، بين العلاقة والممارسة والأزمة (أزمة الرؤية المتباينة لكيفيات الانتماء):

فى محاولة للتعرف على علاقة الشباب بالدولة، ونمط الممارسة بينهم،وشكل أزمة الرؤية المتباينة لكيفيات الانتماء عند كل منهم، فى إطار تصورات عينة البحث، تم طرح عدد من الأسئلة التي تحقق هذا الغرض، والتي تبين حقيقة رؤي عينة الدراسة لهذا الموضوع، وذلك من خلال محورين:

أ- **علاقة الشباب بالدولة، ونمط الممارسة بينهم. أي: ما شكل العلاقة الراهنة بين الشباب والدولة؟ وما هي أنماط الممارسة المتبادلة بينهم؟**

ب- **نمط أزمة الرؤية المتباينة لكيفيات الانتماء عند كل منالدولة والشباب. بمعنىما شكل أزمة الرؤية المتباينة لكيفيات الانتماء داخل المجتمع عند كل منهم على حدة؟ ولماذا؟**

ونعرض فيما يلي ما أسفرت عنه الدراسة الميدانية من نتائج، لكل محور على حدة؛ كالتالي:

أ. علاقة الشباب بالدولة، ونمط الممارسة بينهم:

جاءت استجابات المبحوثين من الشباب كما هو مبين فى الجدول، على النحو التالي:

جدول رقم (٣)

	نمط العلاقة				نمط الممارسة			
	توافق ومشاركة	تعارض واختلاف	انسحاب ومقاطعة	صراعوتناقض	ديمقراطية إصلاحية	إقصائية إنعزالية	تشاركية تعاونية	خلافية تفاعلية
ن (١٨٧)	٦٨	٦٣	٣٠	٢٦	٢٠	٣٢	٦٨	٦٧
%	٣٦.٤	٣٣.٦	١٦.١	١٣.٩	١٠.٧	١٧.١	٣٦.٤	٣٥.٨

"توزيع عينة مجتمع البحث حسب علاقتهم بالدولة، ونمط الممارسة بينهم "

أشارت نسبة (٣٦.٤%) من أفراد عينة الشباب بأن نمط علاقته مع الدولة،تأتي فى صورة تشارك متبادل فى الرأي والفكر والعمل فى معظم القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية

(غالبيتهم شباب البرنامج الرئاسي PLP) ويتوافقون مع الدولة فى رؤيتها المستقبلية، حيث يشاركون الدولة حضور الندوات واللقاءات السياسية والثقافية، ويهتمون بالتشارك فى الرأي حول القضايا المعاصرة، وأحياناً توليهم الدولة بعض المناصب القيادية فى مجال عملهم، وهم يستوعبون مدي التحديات التي تواجه الدولة والمخاطر المحيطة بها. كما عبرت نسبة كبيرة من العينة المأخوذة من الشباب (٣٣.٦%)، عن نمط علاقتها مع الدولة على أنها تعد فى إطار "التعارض والاختلاف" للمسار الذي تتماشي معه الدولة فى ظل التحديات الراهنة من أزمة اقتصادية وإرهاب، وتري أن القائمين على السلطة لا يهتموا بالرأي المعارض لهم، وهذه الفئة ليست لديها خلاف مع السلطة القائمة، ولكن اختلاف فى الطريقة التي يدير بها النظام الحاكم الدولة (اقتصادياً وسياسياً وثقافياً ..إلخ)، كما يرون أن الدولة تحارب كل رأي معارض لها ولا تلتفت إلى رأيهم الذي من الممكن أن يكون هوالصواب، لافتين انتباه النظام أنهم موجودون لخدمة مجتمعهم وصياغة مستقبلهم ولكن بطرق أفضل من المتبعة من قبل حكومة معزولة عن الشارع، وعن طموحات لا محدودة للشباب. كما عبر ما يقارب من (١٦.٦%) من عينة الشباب أن علاقتهم مقطوعة مع الدولة التي تتزمت فى رأيها، وأنهم منسحبين من جميع فعالياتها، تعبيراً لرفضهم نمط الإدارة الحالية التي يصفونها بالإقصائية والمهيمنة على مستقبلهم، وأن انسحابهم هذا هو رد فعل طبيعي على تهميش دورهم وإستبادلهم بآخرين أقل منهم كفاءة ولكنهم يتمتعون بصفة (أهل الثقة)، كما أن الدولة لا تهتمبالتنسيق مع الشباب المخالف لها وإنما تسعى لقمعهم، حيث يرون أنهم ليسوا ضد الدولة ولكنهم فى مقاطعة لممارساتها المحبطة تجاههم، وحينما تلتفت الدولة لهم ولرأيهم قد يشاركونها الحياة السياسية وأفكارها الاقتصادية ويعملوا فى إطارها. أخيراً جاءت نسبة الشباب المتصارع مع الدولة فى ذيل القائمة بنسبة (١٦.١%) من العينة، حيث تري هذه الفئة من الشباب تناقضها الجذري مع سياسات الدولة فى جميع المجالات (الأمنية والاقتصادية والثقافية والسياسية)، وتعد هذه الفئة أقرب من شباب الفكر الديني (الإخواني، السلفي) أو المتعاطفين معهم، إذ يوجهون نقداً لاذعاً لسلطوية وهيمنة الدولة الراهنة على كل شئ، ويصفونها بالدولة التي تحارب شبابها وتعتقل زهرة رجالها، ويستخدمون التظاهر أو العنف الناعم أو العنف الصلب سبيلاً للتعبير عن رفضهم لسياسات الدولة فى مجملها.

كما جاء نمط "تشاركية، تعاونية" فى مقدمة طبيعة الممارسات الفعلية بين الدولة والشباب بنسبة (٣٦.٤%) من عينة الدراسة المأخوذة، وجاء شكل هذه المشاركات التعاونية المتبادلة بينهم كالتالي:

- **مشاركة الشباب فى الفعاليات السياسية التي تنظمها الدولة، حيث تقدم الدولة من خلال قصور الثقافة وجامعة جنوب الوادي فى صعيد مصرندوات توعية ومؤتمرات شبابية ومعسكرات ثقافية،**

يشارك فيها هؤلاء الشباب، كما ينتقلوا خارج الريف للتنسيق مع أقرانهم فى المحافظات الأخرى مثل معسكرات أبي قير وسموحة السنوية التي تهدف لتوعية الشباب سياسياً واجتماعياً.

- مشاركة الشباب فى البرنامج الرئاسي، الذي يقيمه الرئيس السيسي، لانتقاء أفضل العناصر الشبابية من جميع المحافظات المصرية، وتدريبهم على نمط القيادة.
- مشاركة الشباب للمؤتمرات الشهرية التي يقيمها الرئيس السيسي، لاستعراض مشاكل الشباب وأفضل سبل لحلها، كما يهتم بعمل تواصل مباشر مع الشباب وطرح أفكارهم بكل شفافية ودون محاذير مسبقة، وكان مؤتمر (شباب أسوان يناير ٢٠١٧) أفضل نموذج لمؤتمر رئاسي عقد فى صعيد مصر.
- المساهمة الفعالة من عينة الدراسة فى الورش الثقافية والفنية للتوعية الشبابية وإذكاء روح المواطنة، والحذر من التهديدات والمخاطر التكنولوجية المحيطة بالشباب، ثقافياً وسياسياً، داخلياً وخارجياً.
- تولي بعض الشباب لمناصب قيادية فى النظام الحالي مثل، مساعدين وزراء ومساعدين محافظين، بهدف كسب الخبرات الإدارية والتنظيمية، لتولي مناصب أعلى فى المستقبل.

فى حين جاء نمط الممارسة "خلافية تفاعلية" فى المرتبة الثانية بنسبة (٣٥.٨%)، حيث تمارس هذه الفئة الاختلاف المستمر مع الدولة فى معظم قضاياها، وطرق علاجها للأمراض والأزمات المجتمعية، ولكنها تتفاعل معها ولا تعتبرها سلطة مستبدة أو منزوعة الشرعية، حيث تتعايش فى ظلها بشكل معارض لبعض فكرها، وحينما تظهر وقت الأزمات الكبري تتضامن مع فكرها وتلتف حولها، فعلي سبيل المثال كان غضبهم من قانون التظاهر وقضية ترسيم الحدود البحرية مع السعودية عارماً، ولكنهم تضامنوا معها ووقفوا بجوار الدولة فى مواجهة الإرهاب الآثم فى سيناء. كما عبرت شريحة بنسبة (١٧.١%) عن نمط ممارساتها مع الدولة بقولهم إن النظام الحالي (إقصائي انعزالي)، حيث أشاروا إلى أنهم مهتمون بالتواصل مع الدولة ولكن السلطة تمنعهم لأنهم يحملون فكراً مختلفاً ومتقاطعاً بشكل كلي معها، وأنهم مع مرور الوقت ودون الاستعانة بهم أو سماع صوتهم يتطلعون إلى تغيير النظام سواء بالاستعانة بالشارع عن طريق التظاهر (وهو السبيل الذي أكد فشلهم فيه نتيجة عدم تضامن الشارع معهم)، أو عن طريق الانتخابات الرئاسية المرتقبة نهاية ٢٠١٨، وهم الآن لا شغل لهم سوي النقد اللاذع للنظام سواء مع أقرانهم أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي (من خلال تشير فيديوهات مناهضة أو ساخرة أو مخونة للنظام الحالي، أو سرقة الحسابات، وإرسال الفيروسات للحسابات، أو التعاون مع جهات أجنبية مجهولة المصدر وإرسال مشاكل محلية لهم صوت وصورة لعرض مشكلاتهم على نطاق أوسع) حيث تنتمي هذه الفئة إما للشرائح الدينية أو جماعات الفلول القديمة من المتباكين على الأنظمة الراحلة وأعضاء الحزب الوطني المحل بحكم محكمة، مثل جماعات"شباب إحنا أسفين يا ريس

(مبارك)".كما جاء فى ذيل هذه الشرائح عينة بنسبة (١٠.٧%) تري أن ممارستها مع الدولة تسير فى إطار ديمقراطي إصلاحي، وقد عبرت هذه الشريحة عن شكل هذه الممارسة الديمقراطية المتبادلة من خلال الآتي:

- **تري هذه الفئة من الشباب أن الدولة تعاملهم على قدم المساواة، فى التوظيف وحمل المسؤولية كما أنها تولي للشباب أهمية قصوي، وخير دليل على ذلك البرنامج الرئاسي للشباب المصري لتأهيله للقيادة، وهو سبيل مهم لتجديد قوة المجتمع من خلال إحلالالقيادة الفاشلةبقيادات شبابية واعدة.**
- **أنهم مدعوون للحوار الحر المباشر مع رأس الدولة دون قيود فى جميع المجالات وفي العديد من المناسبات، مثل افتتاح المشاريع الكبري أو التخطيط الاستراتيجي للمستقبل، والسعي الحثيث تجاه معالجةمشكلات وأزمات المجتمع المتراكمة.**
- **كما تري هذه الشريحة منالشباب أن النظام الحالي ينهج النظام الإصلاحي فى الحكم، فما ورثه من مشكلات وأزمات كثيرة فى جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فهو يسعي إلى معالجتها ويستعين بالجميع وخصوصاً الشباب. وأن هذا النظام يتسم بالديمقراطية حتي ولو كانت الديمقراطية هابطة من الأعلى "الماكرو سياسي".**
- **انخراط الشبابفى الانتقال الديمقراطي وقت الأزمة المصرية "ما قبل وما بعد ٢٠١٣" عبر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وانتخاب عدد كبير منهم.**

ب. نمط أزمة الرؤية المتباينة لكيفيات الانتماء عند الدولة والشباب:

يسعى الباحث فى هذا المحور - مستخدماًالتحليل الكيفي لاستجابات عينة الدراسة- إلى رصد مفهوم الانتماء عند كلا الطرفين (الدولة ونظامها الحاكم، والشباب مؤيدين ومعارضين)، بمعني الكيفيّات والطرق التي يكون عليها الانتماء الصادق والمخلص للوطن، وكيف يكون شكل هذا الانتماء، وأفضل الطرق للتعبير عنه، وكيف تكون خيانة الانتماء، وهل قيمة الانتماء متوافقة بين الشباب والدولة أم أن لكل طرف تعريف ورؤية مغايرة، ومن الأكثر قرباً أو بعداً عن قيمة الانتماء وآلياتها وسبلها السليمة والآمنة، ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (3) كيفيات الانتماء عند الدولة والشباب

من خلال آراء عينة من الخبراء السياسيين والمسؤولين الأمنيين وقد(بلغ عددهم ٢٧ مفردة)، تم التوصل لصيغةمتقاربة عن مفهوم الانتماء المعاصر وكيفياته من *منظور الدولة* في ظل الأزمات والتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية الراهنة التي يمر بها المجتمع المصري بشكل عام، حيث أكدوا – كما هو مبين من خلال الشكل السابق- على أن الانتماء هو"حب للوطن ونية صادقة للحفاظ عليه مستقر وموحد". وأن العمل الصادق لتنمية مواردة وتطويرة والسعي الحثيث لإزالة مشكلاته المتراكبة عبر السنين هو أهم حلقة من حلقات الانتماء الإيجابي أو الفعال. كما أن المحافظة على الوطن وانتماء أعضائه يتطلب الضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه تقسيم أراضيها أو بيعها أو من يزعزع الانتماء في نفوس الناس. في حين أن مواجهة المخاطر والتحديات الخارجية التي تسعي لبث الشائعات وترويجها عبر مواقع التواصل وشاشات التلفاز للتحريض أو التخريب أو التدمير الذاتي من أهم الطرق لعلاج المشكلات التي قد تؤثر سلباً على انتماء أفراد المجتمع

وحمايتهم منالتهديدات الداخلية. حيث إن محاربة أصحاب الفكر المتطرف والإرهابيومواجهة أصحاب الفكر الفوضوي والتخريبي يمكن المجتمع من زيادة ثقته فى حكومته وحبهم وفخرهم به. كما أنه بالأمن والتكاتف المؤسسي تستقر الأوضاع المضطربة فى أوقات الأزمات، وبالفكر الواحد الموحد (اجتماعي، اقتصادي، ثقافي، سياسي) تحتفظ الأوطان بهويتها. وأن الوطن يعني الانتماء لأرض ولغة وشعب، داخل حدود جغرافية واحدة فى ظل قيادة رشيدة واعية.

كما يتبين أيضاً من الشكل السابق معني الانتماء وكيفياته عند الشباب بكافة خصائصه وتياراته والذين بلغ عددهم (١٨٧ مفردة)؛ حيث يعرفون الانتماء بأنه "التمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقيادي دون شروط مسبوقة، والمعيار الوحيد فى ذلك هو مدي الكفاءة والجاهزية. ويرون أنه بالحرية المطلقة وعدم احتكار السلطة وغلق مساحات التعبير عن الرأي يحب الإنسان وطنه ويقترب أكثر من حمل همومه، وبطرق متنوعة يسعي للانتماء إليه. فى حين أن القيود الفكرية والمراقبة الأمنية والقمعالسياسي تعد من أهم آليات قتل الانتماء فى نفوس الشباب، وذلك يدعو إلى الانسحاب من المهام الوطنية والهجرة للخارج. فبالفكر المتنوع والمتعدد والمتباين والمختلف تحتفظ الأوطان بانتماء أبنائها وشبابها. ولايمكن أن يكون الحل الأمني فقط هو السبيل لمواجهة الإرهاب وتعميق الانتماء فهناك حلول ثقافية وتعليمية أخري تساعد فى مواجهة الفكر المتطرف. كما أن التهديدات الداخلية والممارسات القمعية أخطر على الانتماء من المؤامرات الخارجية (الفزاعة الأمنية) المتبعة من قبل الأنظمة وقت الأزمات. وأن من يري أن التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المعاصرة ومواقع التواصل الاجتماعي شيطاناً يدعو إلى الكفر بقيم الانتماء مخطئ،حيث من الممكن أن تكون التكنولوجيا الحديثة أداة تعزيز معاصرة لروح الانتماء. فآليات التظاهرات والتعبير عن الرأي المتبعة من قبل الشباب فى إطار سلمي ليس يعني كرههم للوطنأومحاولة تدميره، وإنما تكون بمثابة دعوة لإصلاح الوضع القائم على أسس خاطئة ومعالجات قديمة بالية. حيث إن الوطن ليس حدود جغرافية صماء ولكن تجمعات إنسانية تربطهمالمحبة والاحترام وتبادل الأدوار القيادية. رافعين شعار أن الانتماء يعني "اختلافي معك فى معالجة أزمات وطني لا يعني أنني ضدك أو عدواً لك وأنه لا يسفد للود قضية".

ومما سبق عرضه يتضح لنا أن هناك درجة تباين فى الرؤى بين مفهوم وكيفيات الانتماء عند الدولة من جهة وعند الشباب من جهة أخري، وأن القاسم المشترك بينهم هو حب الوطن ولكن بآليات متباينة، وهو نموذج للصراع بين القديم والمعاصر، الدولة بآلياتها الكلاسيكية، والشباب الطموح الباحث عن العمل والحرية وحب الوطن.وهذا يعكس بشكل واضح العلاقة الارتباطية والتباينية بين الدولة والشباب.

٣. صور تهديدات الإجرام السياسي المتبادل بين الدولة والشباب، بين النمط والتأثير الانتمائي:

يعد هذا المحور من أبرز محاور الدراسة الراهنة، وهدفها الرئيسي، حيث اتضح من خلال المحاور السابقة شكل العلاقة بين الشباب والدولة، كذلك نمط الممارسة بينهم، وحقيقة الأزمة وإطارها حول كيف يكون الانتماء حقيقي ومفيد من وجهة نظر كلاً منهم، بهدف رسم صورة واضحة المعالملمعالجة تُقرب وجهات النظر بين الدولة والشباب، فى إطارتلافي الأزمة بينهم. وفي هذا المحور نلقي مزيداً من الضوء حول أبرزصور الجرائم السياسية التي قد ترتكب بصورتبادلية بين الدولة والشباب -من وجهة نظر عينة الدراسة،شباباً وخبراء ومسؤولين،والذين بلغ عددهم (٢٤٣ مفردة)- فى المجتمع، وتأثيراتها السلبية على روح الإنتماء، ولذا فقد حاولنا التعرف على شكل هذه التهديدات السياسية من خلال طرح سؤال فرعي مفاده"ما أبرز صور تهديدات الإجرام السياسي التي يمارسها كلٌ من الدولة والشباب؟ وما تأثيرها على قيمة الانتماء لدي الشباب من جانب وتهديدها لاستقرار الدولة من جانب آخر؟"،وجاءت النتائج المبينة فى الجدول رقم (4) لتوضح مايلي:

جدول رقم (4)

	الجرائم السياسية للشباب						الجرائم السياسية للسلطة				
	الإضرار بالمصالح العليا للبلاد وتدمير الممتلكات العامة والخيانة لصالح دول أجنبية	خرق الدستور والقانون، والتظاهر بدون ترخيص	العنف الصلب أو الناعم والتحريض على هدم مؤسسات الدولة	النشر الكاذب للأخبار أو الانتماء للفكر الإرهابي المتطرفوتهديد الأمن القومي	التخريب والعصيان المدني وقلب نظام الحكم	أخري تذكر	قمع الحريات العامة والإعتقال والسجن لأصحاب الرأي من الشباب	الإقصاء السياسي وانتهاك الحقوق السياسية للشباب	تزوير الإنتخابات وحجب القيادات الشابة	التضييق على الأحزاب ودعم الرأي الواحد	أخري تذكر
ن ٢٤٣	٤٤	٣٦	٥٦	٦٧	٣٢	٨	٤٨	٧١	٥٦	٥٨	١٠
%	١٨.١	١٤.٨	٢٣.٢	٢٧.٥	١٣.٢	٣.٢	١٩.٧	٢٩.٢	٢٣.٢	٢٣.٨	٤.١

"صور الإجرام السياسي المتبادل بين الدولة والشباب"

أشارت عينة الدراسة -كما هو مُبين فى الجدول السابق-أنه فى طليعةالجرائم السياسية التي يمارسها عدد من الشباب ضد الدولة فى الوقت الراهن (٢٠١٧-٢٠١١) والتي قد تؤثر سلباً على روح الانتماء داخل المجتمع، والتي يجرمها القانون المصري، نمط "النشر الكاذب

للأخبار أو الانتماء للفكر الإرهابي المتطرف وتهديد الأمن القومي" وذلك بنسبة (٢٧.٥%)، حيث يشرع عدد من الشباب عبر مواقع التواصل أو من خلال اللقاءات اليومية على بث بعض الشائعات المضللة والأخبار الكاذبة عن حالة المجتمع المصري فى كافة جوانبة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، بهدف تشويه السلطة الحاكمة، بإيعاز من انتماءاته الأيديولوجية أو جماعته الدينية، مما قد يسبب حالة من الشك فى المسار الإصلاحي، ومن ثم الدعوة بسقوط المؤسسات الحاكمة، كما ينتمي بعض الشباب إلى أجندات أيديولوجية متطرفة (دينية، يسارية، يمينية) تهدف إلى خلع النظام الحاكم ومؤسساته من جذورها وإقامة نظام حكم لا يتماشى مع طبيعة المجتمع المصري، وإنما نظام حكم مستورد من الخارج، له أغراض وأهداف غير معلنة،أهمها تقسيم المجتمع وبذر الفتنة داخل مكوناته، بهدف التدمير الذاتي والفشل المجتمعي العام. كما جاءت جرائم "العنف الصلب أو الناعم والتحريض على هدم مؤسسات الدولة" فى المرتبة الثانية بنسبة (٢٣.٢%)حيث انجرف بعض الشباب خلال السنوات التالية لثورتي ٢٠١١-٢٠١٣، إلى العنف بنوعيه الصلب (العنف الذي يدعو إلى الهدم والقتل والحرق) أو الناعم (العنف خلال المظاهرات وأعمال التخريب واستخدام الألفاظ النابية أو السلوكيات غير الأخلاقية)، بهدف التحريض على هدم ما تبقي من مؤسسات ترتكز عليها الدولة فى وقت الأزمة، فيما جاءت جرائم "الإضرار بالمصالح العليا للبلاد وتدمير الممتلكات العامة والخيانة لصالح دول أجنبية" فى المرتبة الثالثة للجرائم السياسية التي مارسها بعض الشباب وأثرت بشكل سلبي على المجتمع واستقراره، وقد لقي بعض من قدم على هذا النوع من الإجرام للمحاكمات العسكرية أو المدنية، وتراوحت العقوبات إما بالإعدام أو السجن المشدد، لما لهذا النمط من الجرائم من مخاطر شديدة السوء، فى اختراق دولة معادية لخصوصية الشأن المصري والتلاعب بمقدراته ومستقبله. فيما تباينت استجابات عينة الدراسة حول نمط جرائم "خرق الدستور والقانون، والتظاهر بدون ترخيص" بنسبة (١٤.٨%)حيث جاءت استجابات عدد منهم واعتبرتها جريمة متكاملة الأركان ويجب معاقبة مرتكبها بكل شدة وحزم، أما العدد الآخر فرد قائلاً "أنه لولا ارتكاب هذا الفعل لما وصلنا لثورتين فى ثلاثة سنوات". أيضاً عبرت عينة الدراسة بنسبة (١٣.٢%) عن رؤيتها لأهم أنماط الجرائم التي تهدد روح الانتماء عند الشباب وهو نمط "التخريب المتعمد والعصيان المدني وقلب نظام الحكم"مؤكدين أن هذا الفعل إذا ما استمر فى سلسلة متواصلة الحلقات داخل أي مجتمع فمصير هذا المجتمع التفسخ والتحلل والتشرد خارج الوطن كلاجئين. كما تم رصد عدد من الجرائم السياسية التي تهدد روح الانتماء عند الشباب فى خانة (أخري تذكر، بنسبة ٣.٢%) وقد تم رصد عدد من الاستجابات الجديدة عن أنماط هذه التهديدات، ومنها (تم حذف الاستجابات المتكررة): "هدم النظام المستقر للمجتمع المصري، إفشال النظام الاجتماعي واستبداله بآخر مستورد،

زعزعة أمن الدولة،العمل الغامض على تغيير الدستور دون توضيح الأبعاد من وراء ذلك، الغش الفردي أو الجماعي فى الانتخابات).
كما تشير نسبة (٢٩.٢%) منعينة الدراسة أن الشباب يتعرضون إلى عدة تجاوزات وجرائم من قبل الدولة خصوصاً أوقات الأزمات، على رأسها "الإقصاء السياسي وانتهاك الحقوق السياسية للشباب"، حيث تشرع الدولة أوقات الأزمات والفوضى إلى احتكار السلطة بالكامل فى يدها ظناً منها أنها بهذا الفعل تجنب المجتمع الوقوع فى كارثة الفوضى المجتمعية الشاملة، فيكون الشباب هم الضحية الأولى لهذا الفعل الذي يؤدي إلى انتكاسة كبيرة حول مشاركة الشباب المصري فى الحياة السياسية، وخلق كوادر قيادية تكون قادرة على النهوض بالمجتمع فى المستقبل القريب. كما جاءت جرائم "التضييق على الأحزاب ودعم الرأي الواحد" فى المرتبة الثانية من وجهة نظر عينة الدراسة بنسبة (٢٣.٨%)حيث تمارس الدولة هذا الفعل ضد التنوع والاختلاف فى اتخاذ القرار الذي تحتكره السلطة دون مشاركة أحد من مؤسسات صنع القرار المدني وأهمها الأحزاب، فالأحزاب اليوم يطلق عليها فى صعيد مصر بشكل خاص أحزاب (الخيال مآتة)، والتي لا دور أو أهمية لها فى الشأن العام المصري، وأن المسؤول الأول عن حالة التردي التي تنغمس فيها الأحزاب هي الدولة التي لا تسمح بفتح آفاق ومساحات سياسية تمارس فيها الأحزاب – والذي يمثل الشباب النسبة الغالبة من أعضائها- دوراً وطنياً فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والتنموية. فى حين تري نسبة (٢٣.٢%) من عينة الدراسة أن أهم الأفعال المشينة التي قد ترتكبها الدولة ضد الشباب والتي تفقده حافز الانتماء للوطن بشكل كبير جريمة "تزوير الانتخابات وحجب القيادات الشابة"،حيث يكون لهذا الفعل خطراً كبيراً يؤدي إلى بوادر ثورة عارمة إذا ما انغلق الباب فى وجه الشباب كمشارك رئيسي فى الحياة العامة، أو تم استبداله بآخرين تابعين للحكومة، أو ممن يحملون أجندة السلطة فقط وينفذونها حرفياً، دون سماع الصوت الحقيقي لهم ولرؤيتهم حول مستقبل وطنهم. فى حين عبر عدد من عينة الدراسة تصل نسبته إلى (١٩.٧%)عن خطورة جريمة "قمع الحريات العامة والاعتقال والسجن لأصحاب الرأي من الشباب"، حيث إن هذا القمع غير المبرر من قبل السلطة الحاكمة يكسب بعض الشباب الرغبة فى الانتقام، وهو ما يولد العنف والإرهاب المحتمل، فقمع الحرية والسجن وعدم ترك الشباب من المعارضين يعبر عن وجهة نظره بشكل حر وآمن، يؤدي إلى انتكاسة كبري، حيث يمارس هذا الشباب العمل السياسي فى الظلام، وفي الظلام كل شئ مباح، فيركن هؤلاء إلى الأفكار المتطرفة فى مواجهة الدولة والعمل على زعزعة استقرارها، وبالتالي تكون الدولة مسئولة عن تفريخ الإرهاب دون وعي أو إرادة. أخيراً نبهت نسبة (٤.١%) من عينة الدراسة على ضرورة الأخذ فى الاعتبار بعض الجرائم السياسية التي قد ترتكبها الدولة وتكون سبباً رئيساً فى ضعف روح وقيمة الانتماء عند شباب الوطن، وذلك فى خانة "أخري

تذكر"مثل (تجنيد الإعلام وخلق كيان "الإعلام الموالي للسلطة وليس المجتمع"، قتل التفكير المعارض دون تمحيص فوائدهـ،تضليل وخداع الشباب وتسكين مشاكلهم بالوعود الزائفة، واستخدام الدين والعاطفة كشماعة وقت الفشل السياسي).
ومن خلال ما سبق عرضه من الجرائم السياسية المتبادلة بين الشباب والدولة، تتضح خطورة هذه الأفعال الضارة على قيمة وروح الانتماء داخل الوطن الواحد، من نتائج سلبية على آليات التنمية السياسية فى المجتمع، وفي خلق جيل جديد ليس لديه من الوعي والانتماء ما يمكنه من بناء وطنه، أو قدرة على الحفاظ عليه سليم ومستقر وآمن.

٤. أنماط التهديدات المعلوماتية بين الدولة والشباب، وتأثيرها على روح الإنتماء:

يوضح هذا المحور أهم أشكال التهديدات المعلوماتية التي تمارسها كلاً من الدولة ضد الشباب من جهة، وصور التهديد المعلوماتي الذي ينفذه الشباب ضد الدولة من الجهة الأخري، ومدي تأثير هذه الجرائمالتقنية على الإيمان بقيمة الانتماء لدي الشباب، ومن ثم تم طرح هذا التساؤل على عينة الدراسة (والذين بلغ عددهم "٢٤٣" مفردةشباباً وخبراء وتقنيين)"ما أهم أنماط التهديدات المعلوماتية التي تمارسها الدولة ضد الشباب من جانب؟ وصور الجرائم المعلوماتية التي يرتكبها الشباب ضد الدولة على الجانب الآخر؟ وما حدوده الجنائية؟ وتأثيراته السلبية على روح الإنتماء؟ ومخاطره الأيديولوجية على المجتمع؟"، ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (4)أنماط التهديدات المعلوماتية بين الدولة والشباب

أشارت شريحة قوامها (٢٢.٣%) من عينة الدراسة إلى أن أبرز صور التهديدات المعلوماتية التي قد يرتكبها الشباب وتكون كالشوكة فى ظهر قيمة الانتماء داخل الوطن، جريمة التنصت الإلكتروني على المؤسسات، والتجسس الشبكي على المعلومات والبيانات السرية الخاصة بالدولة، بغرض الكسب السياسي أو الاقتصادي أو الإضرار المجتمعي العام،كذلكسرقة حسابات حكومية أو شخصية يقوم بها محترفون فى التقنيات التكنولوجية المعاصرة بغرض الكسب أو التحدي والمعارضة العنيفة تجاه الدولة أو الآخرين. كما اعتبرت نسبة من عينة الدراسة وعددها(٢٠.٥%) بأن جريمة التشهير بالشخصيات العامة أو الخاصة، والانتحال الإلكتروني بهدف التضليل، وبث الشائعات (السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية) عبر الشبكة المعلوماتية، تعد من أبرز التهديدات الشبكية التي تخلق فجوة بين مكونات المجتمع ونسيجه الوطني.فيما زعمت شريحة من عينة الدراسة قوامها(١٨.٥%)بأن جريمة التحريض ضد مؤسسات الدولة بمواقع التواصل الاجتماعى وقت الأزمات السياسية يعد

جريمة حرب، لما لها من آثار خطيرة على سقوط أجزاء مهمة من مؤسسات الدولة، ثم يتبعها السقوط الكلي الحر، بفعل التدمير الذاتي المبني على أكاذيب سياسية خطيرة.كما وجه عدد من عينة الدراسة بنسبة (١٧.٨%) نظر المجتمع إلى ضرورة حماية الأشخاص من مخاطر القرصنة الشبكية (إيميلات، مواقع، حسابات بنكية)، كذلك التحذير من جريمةالاحتيال على الغير والهاكرز من الشباب المحترفين وإساءة استخدام الهواتف النقالة، كفتح الكاميرات والتصوير دون دراية من صاحبه، وأن هذا النمط من التهديدات يرتكبها بالغالب الشباب التقني المتيم بإيذاء الغير.كما تعد جريمة الإرهاب الإلكتروني من وجهة نظر نسبة(٩.٨%)من عينة الدراسة أخطر أنواع التهديدات التي قد تضرب قيمة الانتماء فى مقتل، لأن مرتكبيها قد حُملوا بأفكار متطرفة ومعادية للدولة ونظامها الاجتماعي وهم يطبقون القتل والحرق لكن بأدوات تكنولوجية معاصرة، ويسعون بشكل عنيف وحرفي إلى نقل برمجيات ضارة ضد أجهزة الدولة لإسقاطها، أو تعطيلها وخروجها من الخدمة. فى حين تري نسبة (٩.٥%) من عينة الدراسة أن جريمةإنشاء مواد فيلمية محرضة على الداخل المصري، أو إنشاء مواقع إلكترونية متطرفة أو استخباراتية، تعد من أبرز أنماط التهديدات المعلوماتية المناهضة لقيمة الانتماء لدي الشباب، لأنها تخلق حالة من العداء والكراهية المتبادلة بين الدولة والشباب أوقات التحولات الكبري. كما أضافت شريحة من عينة الدراسة قوامها(١.٦%) فى خانة "أخري تذكر" عدد من أشكال وصور الجرائم والتهديدات المعلوماتية والإلكترونية، والتي لها تأثير سلبي على قيمة إنتماء الشباب لوطنه، مثل:(اختراق منظومة المعلومات العسكرية أو السيادية أو الأمنية أوقات الفوضي، تزوير بطاقات الائتمان للأشخاص وسرقة الحسابات المصرفية، تضليل الرأي العام بقضايا زائفة).

كما أشارت نسبة(٢١.٨%) من عينة الدراسة أن الدولة أيضاً قد ترتكب جرائم معلوماتية وانتهاكات إلكترونية بحق الشباب، مما يدفع قيمة الانتماء داخل الوطن إلى الاهتزاز أو التدني فى نفوس الشباب الذين يرون فى وطنهم الأمل والحياة والوطن العزيز، ومن أهم أنماط هذه التهديدات؛ تخوين بعض الشباب دون مبرر، وتخويف المجتمع العام من نياتهم التي قد تضر المجتمع، وتستعين الدولة من أجل ذلكبالاستبداد المعلوماتي والتقني، بمعني أن معلوماتها هي الصادقة وما عاداها خاطئ ومزيف ويهدف لإسقاط الوطن. كما رأت نسبة (٢١%)من العينة أن الحبس بتهمة التعبير عن الرأي عبر الشبكات الإلكترونية، بشكل عام ودون تحقيق، يكسب الشباب الرغبة فى الانتقام والغضب، فليس كل نقد للنظام الحاكم يهدف للفوضي ولكن من المحتملأيضاً أن يهدف للبناء، فحرية الرأي بالنسبة للشباب ضرورة لا غني عنها.كذلك تشير نسبة(١٦.٨%) من عينة الدراسة أن أهم نمط من صور التهديدات المعلوماتية التي تنتهجها الدولة هي سن "قانون الجرائم الإلكترونية" دون مشاركة الشباب، فليس مجلس النواب له الحق فقط دون غيره فى سن قانون كهذا، ولكن

لابد من استفتاء عام لمعرفة رأي المجتمع بأكمله، حتي يتم تلافي مثالب القانون الكثيرة التي قد تضر بالشباب فى التعبير عن رأيهم، وحتي لا يتم وضع الصالح من الشباب مع الطالح من مجرمي الشبكات المعلوماتية. كما حذرت نسبة(١٦.٢%) من عينة الدراسة عن مدي خطورةإيقاف الشبكات المعلوماتية الخاصة للشباب المسالم عن العمل، بحجة أنهم ينتقدون أداء الحكومة أو النظام الحاكم، لما لها من مثالب عديدة أهمها: كسب سخط الشباب من كبح حريته، وانسحاب الشباب إلى طرق أخري قد تكون ضارة لممارسة نشاطه السياسي والتعبير عن رأيه.أيضاً أشار عدد من أفراد العينة بنسبة(١٣.٦%) عن مدي خطورةانتهاك الخصوصية الإلكترونية، بالتسجيل أو مراقبة مواقع التواصل الاجتماعى بهدف ابتزاز الشباب والخضوع لما تراه السلطة الحاكمة، لما له من آثار سلبية على حب الشباب لحكومته. أيضاً نبهت نسبة(٩.٤%) من عينة الدراسة على السلبيات العديدة من ممارسة الدولة لفعل القمع والاحتكار الإلكتروني وعدم السماح للشباب لتداول المعلومات والبيانات بينهم على قيمة الإنتماء. فى حين أضافت نسبة (١.٢%) من العينة فى خانة "أخري تذكر" عدد من التهديدات المعلوماتية التي قد تمارسها الدولة تجاه الشباب ويكون لها الأثر البالغ فى تدني مستوي الانتماء العام فى الوطن المصريمثل(قطع الاتصالات، التهديد الإلكتروني بالاعتقال، غلق بعض مواقع البحث والتفكير).

وبعد استعراض أنماط الجرائم المعلوماتية المتبادلة بين الشباب والدولة من منظور عينة الدراسة، فقد أكدت هذه العينة على تأثير الجرائم المعلوماتيةالسلبية على قيمة الانتماء عند جميع مكونات المجتمع، ويعد الشباب من أهم المتأثرين بمثالب هذه التهديدات، بما لديه من إمكانات تقنية فائقة، قد يوجهها إلى البناء والتنمية وتطوير المجتمع، أو يوجهها إلى التدمير والتخريب، ومن ثم فهذه الجرائم تمس قيمة الانتماء بشكل عميق، وتحول الدولة وشبابها من كيان للبناء والتعاون والتجانس، إلى خصوم يخوّن كل منهم الأخر، ويشككون فى وطنية بعضهم البعض، ويشنون حرباً إلكترونية قاسية ضد بعضهم البعض، وهذا ما هدفت إليه القوي الخارجية عندما خلقت عالماً افتراضياً إلكترونياً وأعطت الشباب والدولة كافة الإمكانات التقنية، ليس للتعاون والتنمية والبناء، وإنما للتناحر والتدمير المجتمعي الذاتي. رافعين شعار "تقنيات عولمة عالية .. لشباب ودول متناحرة".

٥. آليات القضاء على تهديدات الإجرام السياسي والمعلوماتي، وسبل تعميق الانتماء:

أوضحت النتائج السابقة العلاقة الوثيقة بين تهديدات الإجرام السياسي والإجرام المعلوماتي من قبل الشباب من جهة والدولة من الجهة الأخري، وتأثيرها سلباً على انتماء الشباب -عينة الدراسة- وهو ما يؤكد على وجود صلات مباشرة ومتداخلة بين طرفي العلاقة،

وقد دعتنا هذه النتائج إلى محاولة التوصل إلى مقترحات مستقبلية حول خلق آليات معاصرة وملائمةللقضاء على تهديدات الإجرام السياسي والمعلوماتي المتبادل بين الدولة والشباب، بهدف تعميق روح الانتماء لدي شباب الريف بشكل خاص والشباب المصري بشكل عام،ومن ثم فقد طرحنا على عينة الدراسة التساؤل التالي"كيف يمكن القضاء على تهديدات الإجرام السياسي والمعلوماتي المتبادل بينالشباب ومجتمعه لتعميق قيمة الانتماء؟ وما آليات ذلك؟ وما السبل إلى تعميق قيمة الانتماء لدي الشباب وزيادة وعيه؟ وما هي الحلول لتفادي تصادم الدولة مع الشباب وجذبه للتعاون معها والعمل فى إطارها بهدفاستقرار المجتمع وتجنيبه ضعف انتماء شبابه فى سبيل تقدمه وتنميته؟"، وجاءت النتائج كالتالي:

- **آليات تحجيم مهددات الإجرام السياسي: أشار "أفراد العينة" إلى زيادة نسبة الجريمة السياسية المتبادلة بين الشباب والدولة، ووصفوه بالأمرالمحزن لاسيما وأن الوطن فى حاجة إلى الشباب لبناء مستقبله وصناعة قياداته، بالإضافة إلى ما تخلفه هذه الجرائم من تهديدات مباشرة لروح الانتماء عند الشباب. وقد أكد على ضرورةصياغة برامج التوعية والتوجيه والإرشاد وضبط النفس لكل من الشباب والقائمين على سياسة الدولة ومتخذي القرار العام. وإقامة العدل بين مكونات المجتمع، وافساح الطريق للشباب لتولي القيادة، فالعديد من الشباب الآن يعانون من الإحباطات والقهر، لأسباب عديدة ومتباينة. لذا على الدولة توفير ما تستطيع من وظائف ومشروعات لتوفر لهم الحياة الكريمة بعيداً عن شبح البطالة. وأن مكافحة جرائم الشباب السياسية هي مسؤولية الجميع، الأسرةوالنظام التعليميوالميديا والخبراء والسياسيين والمجتمع المدني، حيث يجب عليهم إعداد حملات توعوية فى الريف والقري للحد من انتشار ظاهرة التعصب والعنف والظلموالعجز عن تحقيق الطموحورسم المستقبل، من ثم يتجه هؤلاء الشباب حتماً الى الجرائم الخطيرة التي تزلزل أركان المجتمع، كما أن ضعف الرعاية الاجتماعية تجعلهم يصدرون مشاكلهم العصرية بأساليب جديدة وخطيرة.كما من المهم التوجه لرسم سياسات حكومية تفرض عقوبات صارمة على مرتكبي جرائم تضر المجتمع.**
- **آليات خفض تهديدات الإجرام المعلوماتي:أطلقت عينة الدراسة على مرتكبي الجرائم المعلوماتية لقب الهاكرزممن لهم أهداف تخريبيةمن الفئة الشبابية المصابين بهوس معرفة الخروقات التكنولوجية بهدف التخريب أو الشهرة أو حب المال، فهم يجدون ضالتهم فى مهاجمة الدولة بكافة السبل، كما أن الدولة ترد عليهم بطرق متعددة، ولكن للأسف يظلم العديد من مرتادي مواقع التواصل على خلفية "السيئة**

تعم"، لذا على الدولة مراعاة الفروقات بين الشباب فى استخدامهم للإنترنت. كما على الجهات الرقابية تأسيس منظومة متكاملة لمكافحة الجرائم المعلوماتيةللحد منها. ومواكبة التحولات التكنولوجية والحرص على تطوير وسائل مكافحتها. والتوجه لتأمين البرامج الحاسوبية للحكومة والأشخاص.

- **سبل تعميق انتماء الشباب لمجتمعه: تري العينة؛ أنه على المؤسسات الثقافية والسياسية ومنظمات المجتمع المدني من الأحزاب والنقابات؛ تعزيز روح الإنجاز والتطوع والمواطنة والانتماء للشباب المصري، والعمل على توصيل صوت الشباب للسلطة، للتنسيق بينهم والتعاون، حتي يحب الشاب وطنه ومجتمعه ويتفاني لخدمته ويقدم له الغالي والنفيس.وتوعية الشباب بالتحديات والأزمات التي تواجه مجتمعه، وتنبيهه للدور المنوط به لرفعة واستقرار الوطن، فى ظل عدالة اجتماعية واقتصادية ناجزة، مع دمج الشباب فى كافة الأدوار وعلي جميع المستويات، وإبعادهم عن التهميش والنسيان والبطالة والجهل والمرض واحتقار دورهم، من أجل المجتمع المصري وعزته وكرامته ورخائه وتنميته، فى إطار خطط وبرامج استراتيجية وسياسيةتضع الشباب فى عملية التخطيط بعيد المدى لتطوير المجتمع الريفي بشكل خاص، والمجتمع المصري بشكل عام.**

- <u>تعليق عام على النتائج:</u>

من خلال الإطار النظري والميداني للدراسة الذي يوضح العلاقة بين تهديدات الإجرام السياسي والمعلوماتي المتبادل بين الشباب والدولة من ناحية ومستوي روح الانتماء من ناحية أخري، وفي ظل أهداف البحث الراهنتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتلخص في؛ ما يلي:

١) كشفت النتائج تنوع خصائص عينة الدراسة من الشباب ما بين طلاب وموظفين وعمال، إلا أن العاطلين عن العمل يمثلونالنسبة الأعلي منهم.

٢) تباينت الانتماءات الأيديولوجية والاهتمامات العامة للشباب ما بين (اقتصادية، اجتماعية، ودينية)، جاءت على رأسها الانتماءات السياسية، مثلالانخراط فى عضوية بعض الأحزاب أومؤسسات المجتمع المدني، وما بين الترشح فى الانتخابات أو المشاركة فى الحملات الانتخابية.

٣) تباينت الاهتمامات التقنية لعينة الدراسة، ما بين (مهتم، ومهتم إلى حد ما، وغير مهم)، حيث أكدت غالبية عينة الدراسة من الشباب اهتمامها بالتقنيات التكنولوجية الحديثة (ايجاباً أو سلباً) والتعامل معها أو احترافها، فى ضوء تطورات مجال الاتصال ووسائله وامتلاك معظم الشباب للهواتف الذكية.

٤) *من منطلق نظرية "ديناميات الجريمة السياسية"* التي ترصد العلاقة الارتباطية بين آليات والتهميش من قبل الدولة تجاه الأفراد، توصلت الدراسة الراهنة إلي نتيجة مفادها؛تنوعأنماط العلاقة بين الشباب والدولة المصرية ما بين (توافق ومشاركة، تعارض واختلاف، انسحاب ومقاطعة، صراع وتناقض)، أتي فى مقدمتها؛نمطالتشارك المتبادل فى الرأي والفكر والعمل فى معظم القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية (غالبيتهم شباب البرنامج الرئاسي PLP) ويتوافقون مع الدولة فى رؤيتها المستقبلية، حيث يشاركون الدولة حضور الندوات واللقاءات السياسية والثقافية، ويهتمون بالتشارك فى الرأي حول القضايا المعاصرة.

٥) *هناك علاقة ارتباطية بين نظرية "أيديولوجيا الجرائم السياسية"* التي تؤكد أن الجرائم السياسية لها مبرر أيديولوجي وأجندة فكرية، وبين ما توصلت الدراسة الراهنة منتعدد أنماط الممارسة بين الدولة والشباب فى صور (ديموقراطية إصلاحية،إقصائية انعزالية، تشاركية تعاونية، خلافية تفاعلية)، جاء فى مقدمتها نمط "تشاركية، تعاونية" فى مقدمة طبيعة الممارسات الفعلية بين الدولة والشباب، مثل مشاركة الشباب فى الفعاليات السياسية التي تنظمها الدولة، حيث تقدم الدولة من خلال قصور الثقافة وجامعة جنوب الوادي فى صعيد مصر ندوات توعية ومؤتمرات شبابية ومعسكرات ثقافية، يشارك فيها هؤلاء الشباب، كما ينتقلون خارج الريف للتنسيق مع أقرانهم فى المحافظات الأخري مثل معسكرات أبي قير وسموحة السنوية التي تهدف لتوعية الشباب سياسياً واجتماعياً،كذلك مشاركة الشباب فى البرنامج الرئاسي، الذي يقيمه الرئيس السيسي، لانتقاء أفضل العناصر الشبابية من جميع المحافظات المصرية، وتدريبهم على نمط القيادة.

٦) *رصد مدخل "جرائم التقنية العليا"* أن الجرائم المعلوماتية تتطلب رؤية عميقة لخطورة مثل هذه الجرائم على أمن المجتمعات من التفسخ والانهيار، في حين توصلت الدراسة الراهنة إلي أن أبرز ما جاء حول شكل وكيفيات الانتماء عند الدولة كما يلي: حب الوطن والحفاظ عليه مستقر وموحد. العمل الصادق لتنمية الوطن وتطويره. الضرب بيد من حديد على من يزعزع الانتماء فى نفوس الناس. مواجهة المخاطر والتحديات الخارجية والتهديدات الداخلية. محاربة أصحاب الفكر المتطرف والإرهابي. مواجهة أصحاب الفكر الفوضوي والتخريبي. بالأمن والتكاتف المؤسسي تستقر الأوضاع المضطربة. بالفكر الواحد الموحد (اجتماعي، اقتصادي، ثقافي، سياسي) تحتفظ الأوطان بهويتها. والوطن يعني الانتماء لأرض ولغة وشعب، داخل حدود جغرافية واحدة.

٧) ***وفي إطار مدخل "إنتماء الفرد ضمن مجموعة"*** **وإقرارهابحاجة الفرد داخل المجتمع لخلق علاقات مع الآخرين لإشباع حاجاته الإنسانية، توصلت الدراسة الراهنة إلي أن مفهوم الانتماء عند الشبابله رؤية مختلفة عن رؤية الدولة، يتضح كما يلي: الانتماء يعني التمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقيادي. بالحرية المطلقة وعدم احتكار السلطة وانغلاق مساحات التعبير يحب الإنسان وطنه، وبطرق متنوعة يسعي للانتماء إليه. القيود والمراقبة والقمع آليات قتل الانتماء والانسحاب والهجرة. بالفكر المتنوع والمتعدد والمتباين والمختلف تحتفظ الأوطان بانتماء أبناءها. لايمكن أن يكون الحل الأمني فقط هو السبيل لمواجهة الإرهاب وتعميق الانتماء. التهديدات الداخلية والممارسات القمعية أخطر على الانتماء من المؤامرات الخارجة (الفزاعة الأمنية). التكنولوجيا ومواقع التواصل ليست شيطاناً يدعو إلى الكفر بقيم الانتماء. التظاهرات والتعبير عن الرأي فى إطار سلمي ليس يعني كرهنا للوطن. الوطن ليس حدود جغرافية صماء ولكن تجمعات إنسانية بينهم روابط محبة واحترام وتبادل أدوار قيادية. والانتماء يعني اختلافي معك فى معالجة أزمات وطني لا يفسد للود قضية.**

٨) ***فيما تناغمت نتائج الدراسة الراهنة مع نتائج دراسةفيوسن سيوتاين*** ***Feusen Seutain*** **حول "الشباب والعنف" فقد توصلت الدراسة الراهنة إلي أنأبرز صور تهديدات الإجرام السياسي التي يمارسها الشباب وتؤثر سلباً على روح الانتماء لديهم: الإضرار بالمصالح العليا للبلاد وتدمير الممتلكات العامة والخيانة لصالح دول أجنبية خرق الدستور والقانون، والتظاهر بدون ترخيص، العنف الصلب أو الناعم والتحريض على هدم مؤسسات الدولة، النشر الكاذب للأخبار أو الانتماء للفكر الإرهابي المتطرف، وتهديد الأمن القومي،التخريب والعصيان المدني وقلب نظام الحكم.**

٩) ***كما ربطت الدراسة الراهنة بين ما توصل له "أسامة بدر الدين"*** **حول أن الإجرام السياسي ينقسم إلي طائفتين (جرائم خالصة، وجرائم نسبية)،وما توصلت له الدراسة الراهنة حول أن أهم أنماط تهديدات الإجرام السياسي التي تمارسها الدولة وتضعف من قيمة الانتماء عند الشباب: قمع الحريات العامة والاعتقال والسجن لأصحاب الرأي من الشباب، الإقصاء السياسي وانتهاك الحقوق السياسية للشباب، تزوير الانتخابات وحجب القيادات الشابة، التضييق على الأحزاب ودعم الرأي الواحد.**

١٠) ***جاءت نتيجة "حسين توفيق" في دراسته بعنوان (ظاهرة العنف السياسي فى النظم العربية)*** **متوافقة مع ما توصلت الدراسة الراهنة بأن الجرائم السياسية المتبادلة بين الشباب والدولة، تخلق نمطاً ضاراً يؤثر سلباً على قيمة وروح الانتماء داخل الوطن الواحد، ويبرز نتائج سلبية على آليات التنمية السياسية فى المجتمع، ويخلق جيل**

جديد ليس لديه من الوعي والانتماء ما يمكنه من بناء وطنه، أو الحفاظ عليه سليم ومستقر وآمن.

١١) ***توافقت الدراسة الراهنة مع نتائج ما توصل له "كيث جيلبرت***Keith Gilbert" فى دراسته بعنوان "التحقيق فى الجرائم المتصلة بشبكة الحواسيب" إلى تطور الجريمة الإلكترونية من حيث وسائل والأدوات، حيث توصلت الدراسة الراهنة إلي أنأبرز أنماط التهديدات المعلوماتيةذات التأثير السلبي لقيمة الانتماءالمرتكبة من قبل الشباب تتمثل في: التشهير والانتحال وبث الشائعات عبر الشبكة المعلوماتية، التحريض على هدم مؤسسات الدولة بمواقع التواصل الاجتماعى، إنشاء مواد فيلمية أو مواقع إلكترونية متطرفة أو استخباراتية الإرهاب الإلكتروني ونقل برمجيات ضارة ضد أجهزة الدولة، القرصنة والإحتيال والهاكرز وإساءة استخدام الهواتف النقالة، التنصت والتجسس الشبكي وسرقة حسابات حكومية أو شخصية.

١٢) ***تتفق الدراسة الراهنة مع توصل له "ماجد بن كريم"*** في دراسته بعنوان (الركن المادي في الجرائم المعلوماتية) بأن الاعتداء الذي يقع على البيانات بالتعديل أو الحذف أو الإضافة في العالم الافتراضي هي تحاكي نفس مسرح الجرائم التقليدية التي تقع في العالم الواقعي، مع ما توصلت له الدراسة الراهنة حول أنأهم أنماط التهديدات المعلوماتيةالمرتكبة من قبل الدولة والتي لها أثر سلبي فى تدني انتماء وحب الشباب لوطنهم: انتهاك الخصوصية، ومراقبة مواقع التواصل الاجتماعى، سن قانون الجرائم الإلكترونية دون مشاركة الشباب، الحبس بتهمة التعبير عن الرأي عبر الشبكات الإلكترونية، القمع والاحتكار الإلكتروني، التخوين والتخويف والاستبداد المعلوماتي والتقني، إيقاف الشبكة المعلوماتية عن العمل وقت التحولات الكبرى.

١٣) ***توافقت الدراسة الراهنة مع دراسة "محمود الماس"*** بعنوان (أساليب المجتمعات في تحقيق أمن المعلومات ومواجهة الجرائم المعلوماتية) إلي تقصي أساليب مواجهة العنف المعلوماتي المؤدي للجرائم المعلوماتية، فقد توصلت الدراسة الراهنة إلي أنأهم آليات القضاء على تهديدات الإجرام السياسي والمعلوماتي، وسبل تعميق انتماء الشباب لوطنهم: صياغة برامج التوعية والتوجيه والإرشاد وضبط النفس لكل من الشباب والقائمين على سياسة الدولة ومتخذي القرار العام، وإقامة العدل بين مكونات المجتمع، وافساح الطريق للشباب لتولي القيادة، وخلق مجال للتوظيف، على الجهات الرقابية تأسيس منظومة متكاملة لمكافحة الجرائم المعلوماتية للحد منها. ومواكبة التحولات التكنولوجية والحرص على تطوير وسائل مكافحتها، والتوجه لتأمين البرامج الحاسوبية للحكومة والأشخاص.

١٤) وأخيراً؛ *توافقت الدراسة الراهنة مع دراسة "عبد الله سعيد*" بعنوان (قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي) حول آليات تعزيز قيم المواطنة والانتماء عند الشباب، حيث توصلت الدراسة الراهنة إلي أهمية دور المؤسسات الثقافية والسياسية ومنظمات المجتمع المدني من الأحزاب والنقابات:في تعزيز روح الإنجاز والتطوع والمواطنة والانتماء للشباب المصري، والعمل على توصيل صوت الشباب للسلطة، للتنسيق بينهم والتعاون، حتي يحب الشاب وطنه ومجتمعه ويتفانى لخدمته ويقدم له الغالي والنفيس.

واستخلاصاً مما سبق ذكره نستطيع القول بأننا مازلنا فى حاجة ماسة إلى إجراء العديد من الدراسات والأبحاث الدقيقة، لاكتشاف المزيد من جوانب القصور فى العلاقة بين ممارسات الشباب وتشريعات الدولة من ناحية ومستوى الانتماء للوطن من ناحية أخري، فى ظل المتغيرات العالمية والتحولات المعاصرة، تجاه قضية عميقة ومهمة تؤثر فى طبيعة وجود المجتمع من عدمه، أو استقراره أو فنائه، حيث إن تعزيز قيمة وروح الانتماء أسمي ما يصبو إليه أي مجتمعيهدف إلى التنمية والتقدم والازدهار.

المراجع والملاحق

[1]- Frank E. Hagan (٢٠٠٢); ***Political Crime: Ideology and Criminality***, USA, Allyn and Bacon, P 1-5.

[2]- Ronald L. Mendell (2013); ***Investigating Information-based Crimes: A Guide for Investigators on Crimes Against Persons Related to the Theft or Manipulation of Information Assets***, USA, Charles C Thomas Publisher, P 3.

[3]- Kristen Ali Eglinton (201٢); ***Youth Identities, Localities, and Visual Material Culture: Making Selves, Making Worlds***, UK, Springer Science & Business Media, P ٧٦.

[4].http://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6136&ind_id=1073.

[5]- Sharlene Swartz, Madeleine Arnot(201٤); ***Youth Citizenship and the Politics of Belonging***, London, Routledge, P 36.

[6]- Frank E. Hagan(201٠); ***Crime Types and Criminals***, USA, SAGE, PP3-11.

[7]- Iryna Marchuk (2013); ***The Fundamental Concept of Crime in International Criminal Law: A Comparative Law Analysis***, New York, Springer Science & Business Media, P 69.

[8]- Dobrochna Wójcik, Et al(2016); ***Criminality and Criminal Justice in Contemporary Poland: Sociopolitical Perspectives***, London, Routledge, P 9.

[9]- Larry J. Siegel(2011); ***Criminology***, USA, Cengage Learning, P ١٠٨.

[10]- Sandie Taylor (2015); ***Crime and Criminality: A multidisciplinary approach***, London, Routledge, P ٢١.

[11]- Eugene McLaughlin, John Muncie (2012); ***The SAGE Dictionary of Criminology***, London, SAGE, PP 322-324.

[12]- Dawn Rothe (2009); ***State Criminality: The Crime of All Crimes***, G - Reference, Information and Interdisciplinary Subjects Series, Issues in crime & justice, UK, Rowman & Littlefield, PP 2-19.

[13]- Susan W. Brenner (2010); ***Cybercrime: Criminal Threats from Cyberspace***, Crime, media, and popular culture, ISSN 1549-196X, USA, ABC-CLIO, PP 9-10.

[14]- Robert Moore (2014); ***Cybercrime: Investigating High-Technology Computer Crime***,London, Routledge, PP 18-19.

[15]- Gabriele Rosenthal, Artur Bogner (2009); ***Ethnicity, Belonging and Biography: Ethnographical and Biographical Perspectives,***Volume 16 of Ethnologie: Forschung und Wissenschaft,Germany, LIT Verlag Münster, P 328.

[16]- Christina Heckmann (2013); ***Concepts of Home and Belonging in Postcolonial Literature Compared,***Germany, GRIN Verlag, PP ٢-٣.

[17]- Jeffrey Ian Ross (200٣); ***The Dynamics of Political Crime***,USA, SAGE, PP17-23.

[18]- Jeffrey Ian Ross (٢٠١٢); ***An Introduction to Political Crime***,UK, Policy Press, PP 22-26.

[19]- Frank E. Hagan(2015); ***Introduction to Criminology: Theories, Methods, and Criminal Behavior***,USA, SAGEPublications, PP ٢٣١-٢٨٦.

[20]- John Borneman (201١); ***Political Crime and the Memory of Loss***,New anthropologies of Europee, USA, Indiana University Press, PP VII-12.

[21]- Cecilia S. Gal, Paul B. Kantor, Bracha Shapira(٢٠٠٨); ***Security Informatics and Terrorism: Patrolling the Web : Social and Technical Problems of Detecting and Controlling Terrorists' Use of the World Wide Web***,Volume 15 of the NATO science for peace and security series: Information and communication security, USA, IOS Press, PP 6-24.

[22]- David Wright, Paul De Hert (20١٦); ***Enforcing Privacy: Regulatory, Legal and Technological Approaches***,Volume 25 of the Law, Governance and Technology Series, Issues in Privacy and Data Protection,UK, Springer, PP 2-196.

[23]- Peter Robinson; Et(2011); ***Visual Informatics: Sustaining Research and Innovations***,Second International Visual Informatics Conference, Volume 7067 of Lecture Notes in Computer Science,UK, Springer, P284.

[24]- James Y. Shah, Wendi L. Gardner (2008); ***Handbook of Motivation Science***, New York, Guilford Press, PP 16-18.

[25]- Lyubov Grigorova Mincheva, Ted Robert Gurr (2013); ***Crime-Terror Alliances and the State: Ethnonationalist and Islamist Challenges to Regional Security***,London, Routledge, PP 10-13.

[26]- David Garland, Richard Sparks (2000); ***Criminology and Social Theory***,Issue 1 of the Sigma clinical review, USA, Oxford University Press, PP 169-170.

[27]- Joel S. Migdal (2004); ***Boundaries and Belonging: States and Societies in the Struggle to Shape Identities and Local Practices***, New York, Cambridge University Press, PP ٢٥١-٢٨٨.

[28]- M. Demet Ulusoy(20٠٨); ***Political Violence, Organized Crimes, Terrorism, and Youth***, Volume 46 of the NATO science for peace and security series: Human and societal dynamics, USA, IOS Press, PP 11-20.

[٢٩]- أسامة بدر الدين أبو حجائب: ***علاقة الارهاب بالاجرام السياسي والسبل القانونية لمكافحته***، رسالة (دكتوراه منشورة)، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

[٣٠]- حسين توفيق ابراهيم: ***ظاهرة العنف السياسي فى النظم العربية***، رسالة (دكتوراه غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،١٩٩٩.

[31]- Natalia Eremina, Sergei Seredenko (2015); ***Right Radicalism in Party and Political Systems in Present-day European States***, UK, Cambridge Scholars Publishing.

[32]- Peter Stephenson, Keith Gilbert (2013); ***Investigating Computer-Related Crime***, USA, CRC Press.

[٣٣]- ماجد بن كريم الزارع: ***الركن المادي في الجرائم المعلوماتية، في النظام السعودي***، رسالة (ماجستير غير منشورة)،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العدالة الجنائية،٢٠١٤.

[٣٤]- محمد أحمد عزت عبدالعظيم:***الجرائم المعلوماتية الماسة بالحياة الخاصة***، رسالة (دكتوراه غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، قسم القانون الجنائى، ٢٠١٦.

[٣٥]- محمود الماس:***أساليب المجتمعات في تحقيق أمن المعلومات ومواجهة الجرائم المعلوماتية***، دراسة على دور المكتبات ومراكز المعلومات في المملكة العربية السعودية،رسالة (ماجستير غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، ٢٠١٥.

[٣٦]- أسماء حسن سيد محمد رويعي:***الحق في حرمة الحياة الخاصة في مواجهة الجرائم المعلوماتية***، رسالة (دكتوراه غير منشورة)، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، قسم القانون الجنائى، ٢٠١٣.

[٣٧]- ناجى محمد سليم هلال:***التحليل الاجتماعي لجرائم الحاسب الآلي***، المجلة الجنائية القومية، العدد ٣، مجلد٤٩، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ، نوفمبر ٢٠٠٦.

[38]- Ulrike Ziemer (2014); ***Ethnic Belonging, Gender, and Cultural Practices: Youth Identities in Contemporary Russia***, Volume 103 of the Soviet and Post-Soviet Politics and Social, Germany, Columbia University Press.

[39]- A. Bennett, B. Robards (2014); ***Mediated Youth Cultures: The Internet, Belonging and New Cultural Configurations***, Australia, Springer.

[40]- Brady Robards, Bob Buttigieg(2015); ***Youth Cultures and Subcultures: Australian Perspectives***, UK, Ashgate Publishing, Ltd.

[٤١]-طلال بن هديب العياد العتيبي:***الانتماء الوطني كما يدركه الشباب الجامعي***، رسالة (دكتوراه غير منشورة)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاجتماعية والإدارية، قسم علم النفس، ٢٠١٦.

[٤٢]-نايف بن مثيب السحيمي:***العوامل المؤدية إلى التغرير بالشباب للوقوع في الجرائم الإرهابية***، رسالة (ماجستيرغير منشورة)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، ٢٠٠٨.

[٤٣]-عادل عوض سويع المطيري:***مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية لدى الشباب***،دراسة ميدانية، رسالة (ماجستيرغير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، ٢٠١٧.

[٤٤]-عبد الله سعيد عبود القحطاني***قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي***،رسالة (دكتوراه غير منشورة)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الشرطية، ٢٠١٠.